

أورد

٢٢

باسم الشعب  
محكمة النقض  
الدائرة المدنية والتجارية

برئاسة السيد القاضي / على محمد على  
وعضوية السادة القضاة / نعيم عبد الغفار ،  
محمد بدر عزت  
نايب رئيس المحكمة  
إبراهيم الضبيغ ،  
نواب رئيس المحكمة  
وحسام هشام صادق

بحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض / أحمد أبو رحاب .  
وحضور السيد أمين السر / محمود صلاح .  
الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .  
فى يوم الإثنين ٣٠ من جمادى الأولى سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٥ من مايو سنة ٢٠٠٩ م.  
أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٥٨١ لسنة ٦٨ القضائية .

✓ المرفوع من :

- ١- السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب .
- ٢- السيد / رئيس مصلحة الضرائب بصفته .
- ٣- السيد / رئيس مأمورية ضرائب شبرا الخيمة بصفته .

ومواطنهم القانونى بهيئة قضايا الدولة ، مجمع التحرير ، محافظة القاهرة .  
حضر عنهم الأستاذ / محمد محمد الكفراوى المستشار بهيئة قضايا الدولة .

ضد

- السيدة / حنان خميس موسى عصفور - الشركة الموصية بمتنوع كريستال عصفور .  
تعلن بالإدارة القانونية ٥ شارع سوق الأحد ، أرض نوبار قسم أول شبرا الخيمة ، محافظة  
القليوبية .

حضر عنها الأستاذ / على أحمد النش المحامى

( ٢ )

### الوقائع

في يوم ١٠/٥/١٩٩٨ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف طنطا " مأمورية استئناف بنها " الصادر بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٨ في الاستئناف رقم ٥٠٢ لسنة ٣٠ ق طنطا " مأمورية استئناف بنها " وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنون بصفتهم الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وفي اليوم ذاته أودع الطاعنون بصفتهم مذكرة شارحة وحافطة بمستنداتهم .

وفي ٢٥/٥/١٩٩٨ أعلنت المطعون ضدها بصحيفة الطعن .

وفي ٤/٦/١٩٩٨ أودعت المطعون ضدها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها أولاً : عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث لرفعه من غير ذي صفة . ثانياً : قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

وبجلسة ٢٢/١٢/٢٠٠٨ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة .

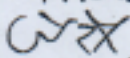
وبجلسة ٩/٢/٢٠٠٩ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنين بصفتهم والمطعون ضدها والنيابة العامة كل على ما جاء بمذكرته ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر / حسام هشام صادق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى الإيراد العام للمطعون ضدها عن السنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ ، وإذ اعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقديرات ، طعن المطعون ضدها في هذا القرار بالدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٩٥



( ٣ )

ضرائب' بنها " مأمورية قليوب الكلية " كما طعنت الطاعنة في هذا القرار بالدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٩٥ أمام ذات المحكمة ، نذبت المحكمة خبيراً فيها وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٧ في موضوع الطعنين بإلغاء القرار المطعون عليه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٢ لسنة ٣٠ ق طنطا " مأمورية استئناف بنها " وبتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٩٨ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الأمر على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالبطلان للقصور في التسمييب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطلان النموذج ١٩ ضرائب عن سنوات النزاع على سند من خلوه من بيان العناصر الواجبة الخصم من صافى الإيراد العام ولتفت عن دفاعها الجوهري من أنه تم الإخطار بالنموذج ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة متضمناً كافة عناصر الربط ، وأن عبارة خصم التكاليف عند اللجنة الداخلية من قبيل التزويد وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل نعى لا يكون للطاعن مصلحة فيه ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت فى الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩ ق دستورية الصادر بتاريخ ١٥ إبريل سنة ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية بعدم دستورية نص المادة ٩٦ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ وبعد تعديلها بالقانون المذكور ، وكان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كانت التعليمات التى تصدرها مصلحة الضرائب لا تعدو أن تكون تعليمات إدارية والخطاب فيها مقصور على من وجهت إليه من مأمورى الضرائب وموظفيها وليست لها منزلة التشريع الملزم ، إلا أنها متى وضعت لتنظيم مسألة معينة بغرض توحيد قواعد محاسبة فئة من الممولين وفق شروط حددتها مسبقاً وجب عليها اتباعها وتعين على المحاكم الاسترشاد بها تحقيقاً لمبدأ المساواة بين

مجلس

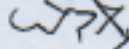
( ٤ )

الممولين الذين توافرت فيهم شروط إعمال حكمها ، وقد أصدرت مصلحة الضرائب الكتاب  
الدورى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ نفاذاً لهذا الحكم بإلغاء كل الضرائب التى  
تم ربطها طبقاً للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التى لم يتم سدادها  
حتى ٢٠٠٧/٤/٢٠ تاريخ العمل بالحكم المذكور أياً كان أساس الربط وكذلك مقابل تأخير  
المستحق التى لم يتم سدادها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بشأن بطلان  
النموذجين ١٩ ضرائب ، ٦ ضريبة عامة أياً كان وجه للرأى يكون - غير منتج - لوقف  
مصلحة الضرائب تحصيل مستحقاتها لكافة الضرائب المستحقة عن الإيراد العام حتى  
٢٠٠٧/٤/٢٠ ومن ثم يكون غير مقبول .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعنة مبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة



أمين السر

